

الذهاب إلى بني قريظة، حين قال : «لا يصلين أحدُ العصر إلا في بني قريظة»^(١)، فاختلفوا على أنفسهم فمنهم من أخر العصر على ظاهر الحديث مثل ما يقول ابن حزم : لو كنت معهم ما صليت العصر إلا في بني قريظة لأنه ظاهري، وغيرهم قال : إن النبي ﷺ لم يرد منا هذا ولكن أراد منا السرعة والمبادرة، ولم يرد منا أن نترك الصلاة في وقتها هذا فرض وذاك فرض، وفريضة الصلاة لا يسقطها الجهاد، فنصلي ثم نسرع ولا نتمهل، وصلوا في الوقت ولما اجتمعوا عند النبي ﷺ لم يعنف طائفة من الطائفتين، لا المخطئة ولا المصيبة، لا التي أخرت ولا التي عجلت.

هذا دليل على أن الأحاديث التي هي مجال للاجتهاد يقال في الخلاف فيها أخطأ وأصاب، لا آمن وكفر، ويُعذر من أخطأ، وبناءً على عمله على اجتهاده الخاطئ صحيح.

والثاني المصيب معلوم أيضاً معروف واضح أنه يُؤجر أجرين ويجب عليه العمل باجتهاده.

القصد أن من ينكر الحديث من جهة سنده للاختلاف بينه وبين غيره في توفر أسباب القبول وعدم توفرها، هذا لا نقول له : إنك آمنت أو كفرت، بل نقول له : أخطأت أو أصبت، وكذلك لو تأول متناً وفيه مجال للاجتهاد يقال فيه : أخطأ وأصاب.

(١) أخرج البخاري (٩٤٦ - ٤١١٩) ومسلم (٧٧٠) من حديث عبد الله بن عمر قال قال النبي ص لما رجع من الأحزاب : لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة .